وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

الاقتصاد العراقي بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي

دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال ـ هيرشمان للفترة(2004- 2021)

The Iraqi economy between the reality of the rentier economy and the bets of economic diversification - an applied study Herfindahl-Hirschmann Perspective Index (2004-2021)

م.د علي إسماعيل عبد المجيد
Dr. Ali Ismael Abd Al-Majeed
ali.ismaee@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، العراق

المستخلص:

يهدف البحث إلى تبيان مستوى ودرجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة من(2004.2021) بالاعتماد على مؤشر هيرفندال– هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العامة) وخلص البحث إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير النفط الخام كالاقتصاد العراقي يجب أن تفك تبعيتها المطلقة للنفط كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد العراقي من التركيز إلى التنويع، وذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيداً عن النفط ،وقد أفادت نتائج البحث بضعف درجة تنويع الاقتصاد العراقي بأبعاده المختلفة واستمرار اعتماده على إيرادات وصادرات النفط والذي أبقى الاقتصاد ريعياً بامتياز لحد الآن ولا يرقى لمستوى التنويع، وعليه فإن التنويع المعتمد على مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة فيه لا بد وأن يواكبه تحقيق أهداف أخرى، والتي من المهم أن يشكل فيها التوسع في نشاطات هذه القطاعات بدائل واعدة أمام تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الإيرادات والصادرات النفطية ، إن عجز القطاعات الاقتصادية البديلة عن القطاع النفطي في العراق والتي من الممكن أن يشكل التنويع في نشاطاتها بدائل واعدة أمام تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الإيرادات والصادرات النفطية لم يكن مرتبطاً إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات ، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي حاولت النهوض بهذه القطاعات .

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العامة .

Abstract:
The research aims to indicate the level and degree of economic diversification in the Iraqi economy for the period from (2004-2021) based on the Herfindahl-Hirschmann index to measure the extent of diversification of the national economy with regard to macroeconomic indicators that reflect economic performance ,namely (gross domestic product, exports, imports, public budget revenues)The research concluded that the economies of a single resource based mainly on the production and export of crude oil, such as the Iraqi economy, must break its absolute dependence on oil as a basic resource for economic development, and adopt economic diversification as a new development policy aimed at the gradual transition of the Iraqi economy from focus to diversification, of course, in order to create new sources For income away from oil, and the results of the research indicated a weak degree of diversification of the Iraqi economy in its various dimensions, And its continued dependence on oil revenues and exports, which has kept the economy rentier par excellence until now and does not rise to the level of diversification. Therefore, diversification based on the contribution of the various productive sectors in it must be accompanied by the achievement of other goals, in which it is important that the expansion of the activities of these sectors constitute promising alternatives to diversification The economic base and reduce dependence on oil revenues and exports, The inability of alternative economic sectors to the oil sector in Iraq, in which diversification of its activities could constitute promising alternatives to diversifying the economic base and reducing dependence on oil revenues and exports, was not related to a large extent to the scarcity of resources or capabilities, as much as it is a result of the ineffective use of the available capabilities. Because of the inability of the policies that tried to advance these sectors.
Keywords: economic diversification, gross domestic product, exports ,imports, public budget revenues.

المقدمة :

تعد سياسة التنويع الاقتصادي واحدة من أهم السياسات التي تسهم في خلق كيان اقتصادي قوي تسعى إليه العديد من الدول خاصة تلك التي تعاني من اختلالات وتشوهات في هيكلها الاقتصادي والناجم من اعتمادها عن تصدير سلعة واحدة والتي تكون في الغالب(النفط) والذي يكون عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية .

لهذا فقد سعت العديد من البلدان وخصوصاً البلدان الريعية(النفطية) بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية المعنية بالتنويع والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية، إذ من الضروري تبني إستراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة، ومستمرة لخلق الدخل والعملة الصعبة، وتعتمد على تنويع الناتج المحلي الإجمالي وخلق القيمة المضافة.

وتبلورت رهانات اقتصادنا الوطني بين واقعه الريعي الذي ساهم في تعطيل الجهاز الإنتاجي خارج القطاع النفطي بشكل كبير وبين المأمول في إعادة إصلاح وإنعاش وتنويع النشاط الاقتصادي، ومن هذا المنطلق ارتأينا أن نقوم بدراسة تحليلية لواقع مسيرة التنويع الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ،كما استهدفنا الإشارة إلى مدى إسهامات أو الزيادات الملموسة للقطاعات غير النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

إن تحقيق التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الاولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج ،إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية ، إذ لابد أن يتوافق التنويع في العمليات الإنتاجية تنويع مماثل في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات والواردات، وذلك انطلاقاً من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الابعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه ،ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية أخرى.

مشكلة البحث :

تشكل سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية ،وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً، نتيجة لاعتماده الكبير على النفط و تتمحور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها بالتساؤل الآتي: إلى أي مدى يحقق الاقتصاد العراقي تنويعاً في مؤشراته الاقتصادية الكلية؟ هل استطاع الاقتصاد العراقي تحقيق نمو ولو طفيف خارج القطاع النفطي بعد عام 2003 .

فرضية البحث :

يبقى الاقتصاد العراقي ريعياً بامتياز، ولم يحقق أي نمو واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج القطاع النفطي بعد عام 2003 .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى قياس مؤشر التنويع الاقتصادي في العراق خارج القطاع النفطي، من خلال التركيز على مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي وهي كل من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العامة للمدة(2004 ـ 2021) وبذلك استهدفنا قياس مستوى التنويع الاقتصادي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في حد ذاتها كآلية وكنموذج فعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خارج القطاع النفطي، وفك التبعية للنفط كطاقة تتميز بالنضوب وعدم التجديد، وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار هذه السلعة في الأسواق الدولية، وبذلك السعي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الدائم، من خلال إعادة الاعتبار للقطاعات الاقتصادية الأخرى ودعمها لتشكل نقطة انطلاق للتنويع الاقتصادي ومحرك لعجلة الاقتصاد.

أولاً: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

1. تعريف التنويع الاقتصادي

للتنويع تعريفات متعددة تختلف بعضها عن البعض الآخر باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، فالبعض يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية ،كما يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن ،فالكثير من الاقتصاديين يعرفونها بانها عملية تنويع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة المتنوعة (طبايبية سليمة، 2008 :3) وهناك من يرى أن التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمكين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتنويع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (عاطف لافي، عباس مكي، 2014 : 57)، ويعرفه آخرون على انه عملية تراكمية من أجل زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المهمة والرئيسة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (طيف احمد، عزوز احمد،2018 : 22). كما يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه مجموعة من السياسات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية وخصوصاً تلك السلع التي تتعرض إلى الكثير من التقلبات سواء أكانت هذه التقلبات داخلية أو بفعل سياسات خارجية، حيث تتعرض اقتصادات البلدان النامية وبالأخص الريعية منها إلى العديد من المشكلات مثل معدلات النمو المنخفضة، وانعدام القدرة التنافسية في مجال التصنيع والعديد من التأثيرات السلبية اقتصادياً واجتماعياً والتي تدفع باتجاه حتمية اتباع البلدان الريعية سياسات التنويع (Hvidt, : 4 .(Martin, 2013

وبالنسبة للبلدان النفطية فإن التنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات والإيرادات المتأتية من القطاع النفطي، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات كما يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دوراً ريادياً(Stephen, Kapunda,2003:51) وبالآتي خلق اقتصاد محلي متنوع يقوم أساساً على الموارد المتجددة والتي تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي ،فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط أو الغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر وبالآتي فإن وجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير مركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد، إذاً فالتنويع هو مسار التحول الهيكلي لاقتصاد ما بحيث يتم التحول من اقتصاد تهمين عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، الزراعية ... إلى) إلى قطاعات النشاط الثانوية والخدمية (الصناعات التحويلية، السلع الصناعية، التجارة، السياحة...)،لكن هذا التحول ليس بالضرورة زوال باقي القطاعات الأولية، وإنما بخفض مساهمتها في خلق الثروة للاقتصاد أي خفض أهميتها الاقتصادية (Ndjambou Paterne,2013:82)،كما يعني عملية

استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج. ومن جانب آخر يتضمن معنى التنويع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الأولية والمواد المصنوعة، التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنويع تعد مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها بأنها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته(طبايبية سليمة, 2008 :23) وفي الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات(تنويع سلة السلع التصديرية) لكن في الحقيقة هو جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج ،ومن هذا المنطلق فإن التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات.

إذن فإن سياسة التنويع الاقتصادي تعد من أهم السياسات التي تستخدم لدعم الجوانب الاقتصادية والتجارية وزيادة إمكانياتها والميزة التنافسية للبلد، كما وإنها تقلل من مخاطر التركز على قطاع واحد أو تجارة واحدة ووسيلة مهمة للتنمية الاقتصادية.

2 . أهمية التنويع الاقتصادي

قد يكون الهدف من التنويع الاقتصادي على المدى القصير، هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيس البترول، مثلاً في الدول النفطية وبالآتي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل فالهدف منه هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيس، كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي(اسماعيل حمادي، 2018 : 150). بصورة عامة يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للتنويع الاقتصادي فيما يلي:

أ- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل وبالآتي تحسين مستوى معيشة الأفراد ، إذ كلما ارتفعت درجة التنوع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية(Johne,2000 : 2).

ب- تمكين القطاع الخاص من لعب دوراً مهماً وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية، وتهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما أن له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية (سعود شفان، 2021 :250).

ج- تحفيز معدلات التبادل التجاري ورفع مستواها، حيث إن انخفاض أسعار المنتوجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى تدنية مستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات، أما عندما تتنوع الصادرات فإن

مخاطر انخفاض الرقم القيا سي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تقليص الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، ومن ثم إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري (محمد داودي، 2015 : 56).

د- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، إذ إن في الكثير من البلدان النامية يهدف الاستثمار الأجنبي إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق اعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع قدرة الاقتصاد الوطني التنافسية (سعود،شفان،2021 :251).

هـ - تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولإيرادات الموازنة العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها (Koren,Tenreyro,2007:246).

و- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة المقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية، كتقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، حيث إن غالبا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة .

3 . الدوافع التي تحفز الدول الريعية لتبني سياسة التنويع الاقتصادي:

إن التقلبات الكثيرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وما تخلقه من آثار على البلدان النفطية تستدعي ضرورة لجوء تلك الدول إلى اتباع سياسة التنويع الاقتصادي، حيث إن له تأثير مباشر على معدلات النمو العام وعلى مسار التنمية الاقتصادية، فالتنويع هو هدف ضروري تسعى معظم الدول لتحقيقه فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، وبالآتي تقليص البطالة، وكذلك يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية والناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشروعات الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد المتنوع يخلق نوع من التأمين على التشغيل لأن وجود العديد من الصناعات يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل , وثمة من يقول إن الاقتصادات الأكثر تنوعا تكون أكثر مرونة للأحداث والتطورات الخارجية , وانّ التنويع في كثيرٍ من الأحيان يتم الترويج له باعتباره وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج ألا وهو (الاستقرار والنمو), وذلك من خال استغلال الميزة النسبية والموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة , لذا فأن التنويع الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز النمو ألاقتصادي للبلدان.

ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنويع الاقتصادي والتي تتمثل بالآتي (ممدوح الخطيب، 2014 :6):

أ . حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية: تقود عملية التنويع إلى التقليل من المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، لأنها تقلل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية وذلك من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى، التي تتميز بوفورات الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والداخلية والتحرر من التركز السلعي ومن الاعتماد على سلة ضيقة من الصادرات وعلى مصدر واحد للدخل.

ب . تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

ج- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

د- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالآتي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

هـ - توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

و- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

ي- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة.

ن- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد؛ لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

من خلال ما تقدم من أهداف ومبررات لاتباع سياسة التنويع الاقتصادي يمكن الإدراك بمدى ضرورة هذه السياسة خصوصاً للبلدان النفطية إذ تعمل على التقليل من المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وعليه فإن سياسة التنويع الاقتصادي قد تكون سياسة ملاءمة لأي دولة ريعية لما يمكن أن توفره من استقرار اقتصادي ومن خال توفر فرص العمل وتنويع الإيرادات العامة واستقرار قيمة العملة، وكذلك تعمل على تهيئة الاستقرار السياسي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتقليل التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية والاستقرار الداخلي ومنع ظاهرة تركز ثروة البلد تحت أيدي النخبة الحاكمة ...إلخ.

4 . أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي

هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ،ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2001 :12) :

أ . معدل ودرجة التغيير الهيكلي :كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهامات القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلا) مقابل القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو أو/و تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك.

ب . درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

جـ . تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في بلدان العالم التي تصدر النفط هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الايام، إذ إن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات العامة غير النفطية.

د. نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية بصورة عامة إذ يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات اسعار النفط وصادراته .

هـ . التوزيع القطاعي للقوى العاملة : أي تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاعات، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس أوان يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

و. نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي

5 . مؤشر قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس ويعتمد بعض هذه المؤشرات على أن قياس ظاهرة التنويع الاقتصادي يمكن من خلال عدة مؤشرات إحصائية تتفاوت كفأتها أو ملائمتها لأغراض القياس، فتعتمد بعضها على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال–هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا، غير أن كل هذه المؤشرات تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي(عراب سمية ،2021 :17) .

بالنسبة لمعامل (هرفيندال– هيرشمان) فيعتمد على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوّعه ،ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها ،وقد صمّم أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين واستخدم بشكل واسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين ،كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير(محمد كريم قروف، 2016 :640).

ويعرف معامل هيرفندال – هيرشمان بالصيغة الآتية (Lapteacru, 2012:81):

حيث ان :

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=o}^{n} \left(\frac{xi}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

N : عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج) أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس

xi :الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i (قيمة المتغير في النشاط i)

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان بين الصفر و الواحد صحيح أي:

H.H=0 فهذا يعني أن هناك تنوعاً كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات

H.H=1 فأن مقدار التنوع يكون معدوماً .

وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال– هيرشمان ($0.50 \leq H.H \leq 1$) دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات الاقتصادية بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات وبالآتي تنحصر في عدد قليل منها (نجاة كورتل ،2019: 9).

ثانياً: قياس التنويع الاقتصادي في العراق حسب مؤشر هير فندال ـ هيرشمان للمدة(2004 .2021)

1. تنويع التجارة الخارجية في العراق

يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات ،فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والاستيرادات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالآتي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الامثل لاستمرارها. إن أفضل مؤشر لقياس التنويع الاقتصادي هو مؤشر(هيرفندل . هيرشمان) والذي يقيس مدى التنوع أو تركز في الاقتصاد ، فقد تم استعمال هذا المؤشر في الكثير من الدراسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سواء ما تعلق بالدراسات التحليلية وحتى القياسية ،وتكمن أهمية هذا المؤشر في استعماله في أكثر من مجال، حيث يستعمل لقياس تنوع الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي، كما يستعمل في قياس تنوع التوظيف في القطاعات الاقتصادية ،لذا سنحاول معرفة قيمة المؤشر في العراق خلال المدة(2004 –2021)من خلال التطبيق على تنوع الصادرات والواردات .

أ . التنويع في الصادرات

يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

يعتمد تحليل تنويع الصادرات على بنية الصادرات السلعية، والتي وزعت على سبع مجموعات رئيسية وهي(المواد الغذائية والحيوانات الحية ،المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود ،الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها، المواد الكيمياوية ،سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة ،مكائن ومعدات نقل، السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع) وكما موضح في الجدول (1)

جدول(1) التغير النسبي للبنية الهيكلية السلعية للصادرات في العراق للمدة (2004 ـ 2021)

(نسب مئوية)

المواد	2004	2021	نسبة التغيير
المواد الغذائية والحيوانات الحية	0.2	0.0	0.2 –
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	0.3	0.1	0.2–
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	99.3	99.7	0.4
المواد الكيمياوية	0	0	0
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	0.2	0.2	0
مكائن ومعدات نقل	0	0	0
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	0	0	0

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2004 .(2021

يتضح من خلال الجدول (1) أن الصادرات العراقية مركزة في مجموعة (**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**) والتي تتضمن الصادرات النفطية ،حيث شكلت (99.3 %)عام 2004 و(99.7 %) عام 2021، أي ازدادت بمقدار (0.4 %) خلال الفترتين اعلاه، في حين تناقصت فقرتي (**المواد الغذائية والحيوانات الحية**) و(**المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود**) بمقدار ما ازدادت به ما ازدادت به فقرة (**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**)، وهو ما يوضح أن بنية الصادرات العراقية لم تتغير بشكل ملحوظ خلال(18) عام الاخيرة وما تزال مركزة في صادرات النفط الخام، ويؤكد هذا الاستنتاج تطور قيمة معامل هيرفندال ــ هيرشمان لتنويع الصادرات الموضح في(الجدول 3) والذي ارتفعت قيمته من(0.98)عام 2004 إلى (0.99) عام 2021، وظلت قيمته مقاربة للحدود العليا خلال مدة البحث ،مما يدل على تركز عالي في بنية الصادرات ،وهوما يعني عدم حدوث تنويع يذكر في الهيكل السلعي لصادرات العراق.

ولتحقيق التنويع الاقتصادي لا يكفي أن نحقق تغير في بنية الإنتاج فقط، بل يتطلب التنويع حدوث تغيير للبنية السلعية للصادرات ويعد التنويع في الصادرات ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الريعي والذي يرتكز أساسا على إنتاج وتصدير النفط .

2 . التنويع في الواردات:

من جهته يعكس التنويع في الواردات مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، لذا فأن التنويع في الواردات يمثل وجهاً مهماً للتنويع الاقتصادي، إذ إن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد مقارنة باحتياجاته ،وللوصول إلى تقييم مدى تحقيق الاقتصاد العراقي تنوعاً في بنية الواردات، فقد تم الاعتماد على توزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسة إلى عشر مجموعات وكما موضح في الجدول (2) .

جدول(2) التغير النسبي للبنية الهيكلية للواردات السلعية في العراق للمدة(2004 ـ 2021)

(نسب مئوية)

المواد	2004	2021	نسبة التغيير
المواد الغذائية والحيوانات الحية	4.7	5.3	0.6
المشروبات والتبغ	2.8	1.3	1.5-
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	1.7	1.7	0
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	9.8	9.8	0
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	6.4	6.5	0.1
المواد الكيمياوية	5.7	6.7	1
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	7.3	11.7	4.4
مكائن ومعدات نقل	43	38.5	4.5-
مصنوعات متنوعة	15.8	15.7	0.1-
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	2.8	2.8	0

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي (2004.2021).

نلحظ من خلال الجدول(2) التوزيع النسبي للواردات حسب المجموعات الرئيسية وتغيره للفترتين(2004ـ 2021) حيث نلحظ وجود تركز في بنية الواردات وحدوث تغيرات طفيفة في توزيعها بين فئات الواردات، إذ تناقصت نسبة واردات (**المشروبات**)من (2.8 %) عام(2004) الى(1.3 %)عام (2021)، **والمواد الكيمياوية** من(5.7 %) إلى (6.7 %)، **ومكائن ومعدات نقل** من(43 %) الى(38.5 %)، مصنوعات متنوعة من (**15.8 %)الى (15.7 %)**، بينما ازدادت نسبة كل من واردات **المواد الغذائية والحيوانات الحية** بنسبة (0.6 %)، و **زيوت وشحوم حيوانية ونباتية** بنسبة (0.1 %)، و**سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة** بنسبة (4.4 %) .

إن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبواباً، كالأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات...إلخ. ثم تدريجياً أصنافاً كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضاً عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة. وبما أن الاقتصاد العراقي يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية. فإن التنويع في الواردات يمثل وجهاً مهماً للتنويع الاقتصادي، إذ إن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف

الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات، كلما تنوعت بنية الواردات عكست عدم تنافسية الاقتصاد الوطني في الكثير من المنتجات .

وبشكل عام فإن واردات العراق بقية مركزة في فئات محددة، وأنها ليس متنوعة بصورة كبيرة، على الرغم من حدوث تغيرات نسبية ضعيفة في بنية الواردات خلال الفترتين المشار إليهما، إلا أن هذا التغيير لم يكن له أثر ملحوظ على تغير القيمة النهائية لمعامل هيرفندال . هيرشمان او معدل نموه ، إذ نلحظ أن هذه القيم مرتفعة جدا وتقترب أكثر من القيم العليا للمؤشر، وهذ دليل على أن الواردات العراقية تمتاز بدرجة تركز وكما موضح في الجدول(3).

جدول (3) حساب معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (2004 2021)

السنة	مؤشر (هيرفندال-هيرشمان) للصادرات	مؤشر (هيرفندال-هيرشمان) للواردات
2004	0.98	0.24
2005	0.99	0.25
2006	0.98	0.23
2007	0.98	0.18
2008	0.99	0.20
2009	0.99	0.20
2010	0.99	0.20
2011	0.99	0.50
2012	0.99	0.27
2013	0.99	0.24
2014	0.99	0.20
2015	0.99	0.20
2016	0.99	0.20
2017	0.99	0.22
2018	0.99	0.20
2019	0.98	0.20
2020	0.99	0.20
2021	0.99	0.49

المصدر: تم حساب المؤشر من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات(2004 ـ 2021)

يتضح جليا من خلال الجدول(3) أن قطاع التجارة الخارجية يعاني من اختلالات عميقة من ناحية القيمة المضافة وهيكل الاقتصاد الوطني وهو ما يفسر وصول قيمة مؤشر التنويع(هيرفندال ـ هيرشمان) إلى قرابة(1)الصحيح بالنسبة لمؤشر الصادرات ،مما يعني بذلك أن تنويع الصادرات في العراق ضعيف

وبشكل كبير ومركز في القطاع النفطي، ومما لا شك فيه ان الضعف في تنوع الصادرات خارج القطاع النفطي يزيد من حدة التعرض لتذبذب الأسعار، وعليه فأن الوضع المالي في العراق يعد غير مستدام وهناك حاجة ماسة لتنويع قاعدة التصدير .

كذلك نلحظ من خلال الجدول(3) ان الواردات في العراق متنوعة نوعاً ما ،أذ انخفضت قيمة معامل (هيرفندال . هيرشمان) من (0.24) عام (2004) إلى (0.18) عام 2007 ، لكن هذا التنوع لم يستمر لمدة طويلة إذ سرعان ما ارتفع إلى (0.50) عام (2011)،لكن هذا الارتفاع لم يستمر ايضا لمدة طويلة إذ عاودت الانخفاض مجدداً حتى وصلت قيمة المؤشر إلى (0.20)عام (2020)،لكن ارتفعت مرة اخرى الى(0.49) عام(2021) ،وبشكل عام يمكن القول أن واردات العراق بقية مركزة في فئات محددة ،وانها ليس متنوعة بصورة كبيرة على الرغم من حدوث تغيرات نسبية ضعيفة في نسبة الواردات خلال مدة البحث الا ان هذا التغير لم يكن له أثر ملحوظ على تغير القيمة النهائية لمعامل هيرفندال . هيرشمان ،اي حدوث تغيرات واضحة في تنويع الواردات في نهاية المدة مقارنة ببدايتها ،بل على العكس ازدادت تركزاً في نهاية المدة .

ومن هنا، يمكن القول أن القطاع الإنتاجي بالعراق يواجه تحدياً قوياً في تنويع الصادرات خارج القطاع النفطي والذي لم يتمكن من تكوين نسيج صناعي قادر بالأساس على تلبية الطلب المحلي بمواصفات تسمح له بالتصدير.

2 . تنويع النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من الاختلال الإنتاجي، إذ شهد حالة من عدم التناسب بين القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهم مصادر العرض المحلي، وانعكس ذلك في اختلال القدرات الإنتاجية الحقيقية المتولدة في الاقتصاد والمعبر عنها بالقيم المضافة .

و يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأنَّ تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لدراسة التنويع الاقتصادي ومعرفة أماكن الخلل ومعالجتها، وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مّر بها البلد من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية عليه ،وأنَّ هذا التذبذب بحجم الناتج محكوم عليه بالتذبذب بإيرادات النفط(التي تعتمد على الأسعار العالمية والتي لا سيطرة عليها)الخاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية ،وعلى الرغم من التغير السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ألا أنَّ قطاعاته الاقتصادية لا زالت تعاني من التدهور وذلك بسبب استمرار سوء الوضع الامني وتعطل الاستثمارات الخارجية والمحلية الامر الذي ادى إلى استمرار تدني نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقيماً بالأسعار الجارية لتسعة قطاعاًت وهي: الزراعة والغابات والصيد ،التعدين والمقالع، الصناعة التحويلية، تجهيز الكهرباء وتجهيز المياه، البناء والتشييد، النقل

والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق، المال والتامين وخدمات العقار، القطاعات الخدمية وكما موضح في الجدول(4)

جدول (4) التغير النسبي لمساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 ـ 2021) (نسب مئوية)

القطاعات	2004	2021	نسبة التغيير %
الزراعة والغابات والصيد	6.9	3.9	-3
التعدين والمقالع	57.7	45.1	-12.6
الصناعة التحويلية	1.8	2	0.2
الكهرباء والماء	0.8	2.5	1.7
البناء والتشييد	1.3	3.3	2
النقل والمواصلات والخزن	8.3	9.7	1.4
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	6.7	8.5	1.8
المال والتأمين وخدمات العقار	0.6	7.1	6.5
القطاعات الخدمية	16.7	17.9	1.2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي (2004.2021).

نلحظ من خلال الجدول (4) إن حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية اتخذ مسارًا تصاعديًا، إلا إن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يتغير بشكل الكبير خلال المدة (2004 -2021)،فقد تراجعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد في تكوين الناتج المحلي من (6.9 %) عام 2004 الى(3.9 %)عام 2021،ونسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع تراجعت من(57.7%) عام 2004 إلى (45.1 %) عام 2021، وعلى الرغم من النمو الذي حققته معظم القطاعات الأخرى، الا انه لايزال قطاع التعدين والمقالع مهيمناً على باقي القطاعات الأخرى في نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق.

اما بالنسبة إلى لمعامل لمعامل هيرفندال . هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في العراق فقد كان متذبذب بتذبذب اسعار النفط العالية وكما موضح في الجدول(5)

جدول (5) حساب معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 2021)

السنة	مؤشر (هيرفندال-هيرشمان) للناتج المحلي الإجمالي
2004	0.32
2005	0.44
2006	0.40
2007	0.38
2008	0.41
2009	0.25
2010	0.27
2011	0.39
2012	0.42
2013	0.34
2014	0.30
2015	0.02
2016	0.18
2017	0.45
2018	0.31
2019	0.26
2020	0.44
2021	0.29

المصدر: تم حساب المؤشر من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات(2004 ـ 2021)

نلحظ من خلال الجدول (5) ان مؤشر (هيرفندال-هيرشمان) للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق تراجع من (0.32) عام 2004 إلى (0.29) عام 2021، وقد سجل (0.02) عام 2015 وهو افضل معدل يسجله خلال مدة البحث وهذا راجع إلى تراجع نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع اسعار النفط وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الخدمية ،لكن هذا لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما عاد وارتفع إلى (0.45) عام 2017 بسبب تراجع مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك و المال والتأمين وخدمات العقار والقطاعات الخدمية في حين ازادت مساهمة قطاع التعدين والمقالع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، من هنا يمكن إن نستنتج أن القطاع النفطي ما زال يهيمن على بقية القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في

العـراق وتحسـن قيمـة مؤشـر (هيرفندال–هيرشـمان) تتوقـف علـى تراجـع مسـاهمة القطـاع النفطـي نتيجـة انخفاض اسعار النفط وليس نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة بقية القطاعات في تكوين الناتج .

3. تنويع الإيرادات الحكومية في العراق:

تعد مسألة تنويع الإيرادات العامة في معظم الدول في غاية الاهمية ، لذا من الضروري للحكومات ان تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة ، حيث أثبتت العديد من الدلائل إلى ان الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية هي تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة .

أذ تلعب الإيرادات الحكومية دوراً مهماً في تنويع القاعدة الاقتصادية ، ففي العراق تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية ،كما يعتمد حجم الانفاق الحكومي الذي يعد المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي على اسعار النفط العالمية ،وبالآتي فان التنويع الاقتصادي لابد وأن يتوافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية ،والجدول (6) يوضح تغير المساهمة النسبية لبنية هيكل الإيرادات العامة في العراق.

جدول (6) التغير النسبي للبنية الهيكلية للإيرادات العامة في العراق للمدة(2004 ـ2021) (نسب مئوية)

الإيرادات العامة	2004	2021	نسبة التغيير
الإيرادات النفطية	98.8	87.3	-11.5
الإيرادات الاخرى	1.2	12.7	11.5

المصـدر: مـن عمـل الباحـث بالاعتمـاد علـى البنـك المركـزي العراقـي ،التقريـر الاقتصـادي السـنوي (2004.2021).

يتضح من خلال الجدول(6) أن الإيرادات العامة في العراق مركزة في(الإيرادات النفطية) فقد بلغت(98.8 %) عام 2004 ،وانخفضت الى(87.3 %)عام 2021 ،بانخفاض قدره (11.5 %)، مما يعني أن الإيرادات العامة قد تناقص اعتمادها وبشكل قليل على الإيرادات النفطية ،وهو ما يعد مؤشرا ايجابياً للتنويع الاقتصادي.

اما بالنسبة لمعامل هيرفندال–هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة، فبلغت قيمته(0.94) عام 2004،وانخفضت قيمته إلى (0.60)عام 2021 ،اي أن الدولة قل اعتمادها بشكل طفيف على الإيرادات النفطية وكما موضح في جدول(7).

جدول (7) حساب معامل هيرفندال–هيرشمان لتنويع الإيرادات العامة في العراق

السنة	**مؤشر (هيرفندال–هيرشمان)** لتنويع الإيرادات العامة
2004	0.94
2005	0.91
2006	0.83
2007	0.96
2008	0.83
2009	0.70
2010	0.83
2011	0.81
2012	0.76
2013	0.89
2014	0.73
2015	0.68
2016	0.44
2017	0.67
2018	0.64
2019	0.75
2020	0.57
2021	0.60

المصدر: تم حساب المؤشر من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات(2004 ـ 2021)

كذلك نلحظ من خلال الجدول(7) ان الاقتصاد العراقي ما يزال يعاني من درجة تركز عالية بالنسبة للإيرادات العامة وصلت في بعض الاعوام إلى قرابة الواحد الصحيح ، اي مازال الاقتصاد يعتمد وبشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة على الرغم من انخفاض قيمة معامل هيرفندال . هيرشمان ، إذ كانت في اغلب سنوات البحث مرتفعة مما يدل على ضعف الاقتصاد العراقي في تنويع إيراداته العامة .

الاستنتاجات

1. إن سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية، وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديًا كبيرًا للاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً كونه يعاني من اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام، حيث إن مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية قليلة مقارنة بمساهمة القطاع النفطي .

2 – لم تمتلك الحكومات العراقية المتعاقبة رؤية واضحة المعالم للتنويع الاقتصادي نتيجة ضعف الإرادة الصادقة لتحقيق إستراتيجية تنويع قطاعية واضحة المعالم، مما زاد من مخاطر تحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

3. أن بنية الصادرات في العراق بقيت محافظة تقريبا على نفس النسب، فمشاركة صادرات النفط بقيت في نفس مستوياتها والتي تصل(99 %) من اجمالي الصادرات ،وهذا ما يؤكد عدم تحقيق التنويع في الصادرات وبقاء هيكل الصادرات يتصف بالتركز وقلة تنوعه وإن النمو في الصادرات العراقية لا يعكس

سوى وهم اقتصادي ناجم عن الارتفاع في أسعار النفط بالدرجة الأساس والنمو الطفيف في الإنتاج النفطي، وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب.

4. تتميز الواردات العراقية بأنها مركزة في فئات محددة وليس متنوعة بصورة كبيرة ،حيث تعد فقرة المكائن ومعدات النقل أهم السلع المستوردة من الخارج، أما بالنسبة لقيمة الواردات فقد شهدت تزايداً مستمر وذلك نتيجة لدخول العراق مرحلة اقتصاد السوق وحتمية الانفتاح التجاري على الخارج .

5 . فيما يخص معاملات هيرفندال . هيرشمان للتنويع، فقد بينت نتائج التقدير زيادة درجة التركز مقيمة بزيادة معدل التغير للمعامل للصادرات ،أذ كانت عند الحدود العليا للمؤشر في اغلب سنوات البحث مما يفيد بضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد العراقي، واستمرار اعتماده على النفط وإيراداته وصادراته .

6 . فيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد اشارت نتائج تقدير مؤشر هيرفندال . هيرشمان للتنويع بأنه كان متذبذبا بتذبذب أسعار النفط وهذا ما يؤكد هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

7 . كذلك مساهمة إيرادات النفط في تمويل الموازنة العامة ظلت تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة حسب نتائج مؤشر هيرفندال . هيرشمان للتنويع .

التوصيات

1. ينبغي على العراق أن يسلك طريق التنويع الاقتصادي و يبتعد عن القطاع الريعي تدريجيا في بناء اقتصاده المحلي خاصة على المدى الطويل كونه يتميز بالدرجة الأولى أنه مورد طبيعي قابل للنضوب وبالدرجة الثانية أنه يتعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق الدولية مما يعرض برامج التنمية للخطر، وعليه يجب الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة ومتجددة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2. ضرورة دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ستلعب دوراً بارزاً في إحلال بعض المنتجات المستوردة .

3. تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر خاصة في قطاع الصناعة مما يساعد بالنهوض بهذا القطاع الذي سيكون له بالتأكيد دوراً رائداً في دفع مسار التنويع الاقتصادي.

4. القيام بالإصلاحات الاقتصادية في شتى الميادين السياسية، الاقتصادية، المالية، المصرفية سعيا لدعم التنويع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

5. الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي الناجحة كالتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

المصادر:

1 . المصادر باللغة العربية

1 . إسماعيل حمادي مجبل ،(2018) إستراتيجية تنويع مصادر الدخل: تجربة دولة الإمارات أنموذجاً، مجلة الدنانير، المجلد(1) العدد(14)،الجامعة العراقية، بغداد، العراق.

2. سعود غالي، شفان جمال ،(2021) أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من(1980 –2017)، المجلة العربية للإدارة ،المجلد(41)، العدد(2) ،جامعة الدول العربية.

3. طبابيبة سليمة،(2008)، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر .

4. طيف احمد ،عزوز احمد ،(2018) واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد(14)،العدد(19) ،الجزائر.

5 . عاطف لافي ،عباس مكي،(2014) التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (31)، المجلد (8)، جامعة الكوفة – العراق.

6 . عراب سمية،(2021)،تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هيرفندال–هيرشمان مجلة التنويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد (6) العدد(2)، الجزائر.

7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(2001)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)،الأمم المتحدة، نيويورك.

8 . محمد داودي،(2015) التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية ،مجلة مجاميع المعرفة، العدد(3)، المجلد(3)، الجزائر.

9. محمد كريم قروف،(2016) قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للمدة (1980 . 2014)،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد(9)،العدد(2)،الجزائر.

10 . ممدوح عوض الخطيب،(2014) التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال– جامعة الملك سعود، خلال المدة (16 – 17) فبراير، الرياض.

11 . نجاة كورتل(2019) ،الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي – دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال 2017 للمدة (2011 . 2017)،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد(52)، الجزائر.

2 . التقارير والنشرات

1 . البنك المركزي العراق ،النشرة الاحصائية السنوية للسنوات(2004 .2021).

2 . البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004.2021).

3 . المصادر بالغة الانكليزية

1-Hvidt, Martin. (2013)) . "Economic diversification in GGG Countries: Past record and future trends.Kuwait program on development", Governance and Globalization in theGulfStates, number2, Retrieved20November, 2018from tp://eprints.lse.ac.uk/55252/

2-Johne, Wagner E. (2000). "Regional economic diversify action, concept or state of confusion", Journal of Regional Analysis and Policy, Mid-continent Regional Science Association, Vol. 30, (2).

3-Koren, M. and Tenreyro ,S.(2007). "Volatility and Development". Quarterly Journal of Economics, Vol.122.no.1.

4-Lapteacru, I. (2012). Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comparative Economics, 9(1).

5-Ndjambou Paterne,(, 2013)Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, strategies, modalities, conditions et perspectives. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi.

6-Stephen, Kapunda. (2003). Diversification and porerty Eradication in Botswana. journal of African studies, 17(2).